

Distr.: General
14 June 2022
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة السابعة والسبعون

البند 99 (ط ط) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما آراءها بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

110722 22-09216 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
3	كمبوديا
4	كوبا
6	الهند
8	المكسيك
11	إسبانيا

أولا - مقدمة

1 - في قرار الجمعية العامة 36/76 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013:

(أ) شددت الجمعية على ما أعرب عنه في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2013، من دعم قوي لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية (الفقرة 1)؛

(ب) دعت إلى الامتثال على نحو عاجل للالتزامات القانونية وإلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وأيدت ما أعرب عنه في الاجتماع الرفيع المستوى من دعم واسع النطاق لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرتان 2 و 3)؛

(ج) دعت أيضا إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية (الفقرة 4)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وأن يحيل التقرير أيضا إلى مؤتمر نزع السلاح (الفقرة 13).

2 - وعملا بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 28 كانون الثاني/يناير 2022 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستُنشر أي آراء ترد بعد 31 أيار/مايو 2022 في الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي تُقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 أيار/مايو 2022]

الموضوع هو قرار الجمعية العامة 36/76 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013 الذي اعتمد في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد بادرت كوبا بتقديم هذا القرار، واقترحت حركة بلدان عدم الانحياز، وقادته إندونيسيا لتشكيل حركة جديدة من أجل تخفيض الأسلحة النووية. وانضمت كمبوديا إلى معاهدين تتعلّقان بهذا القرار، وهما:

1 - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: فُتح باب التوقيع على هذه المعاهدة في لندن وموسكو وواشنطن في 1 تموز/يوليه 1968 بمشاركة 191 دولة عضوا و 93 طرفا موقعا. وصدقت كمبوديا على المعاهدة في 2 حزيران/يونيه 1972 في واشنطن وفي 25 أيلول/سبتمبر 1987 في موسكو.

2 - معاهدة حظر الأسلحة النووية: فُتح باب التوقيع على هذه المعاهدة في الأمانة العامة للأمم المتحدة في 20 أيلول/سبتمبر 2017، وقامت كمبوديا بما يلي:

التوقيع عليها في 9 كانون الثاني/يناير 2019

التصديق عليها في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

إيداع صك التصديق عليها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في 22 كانون الثاني/يناير 2021

ودخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 بمشاركة 60 دولة عضواً و 84 طرفاً موقعا. وامتثالاً للمادة 2 من معاهدة حظر الأسلحة النووية، يقع على عاتق كل دولة عضو التزام بإبلاغ الأمانة العامة للأمم المتحدة بمعلومات عن الحالة الراهنة والسابقة فيما يتعلق بالأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الموجودة في أراضيها أو الخاضعة لسيطرتها، في غضون 30 يوماً من بدء نفاذ المعاهدة. وعلى هذا النحو، أعدت كمبوديا إعلانها وأرسلته إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في 12 أيار/مايو 2021.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

تعلق كوبا أهمية كبيرة على هدف نزع السلاح النووي. ويفخر بلدنا بالانتماء إلى أول منطقة ذات كثافة سكانية عالية في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو)، وأول منطقة تعلن نفسها منطقة سلام، كما أن بلدنا عضو نشيط في حركة بلدان عدم الانحياز التي روجت للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية (26 أيلول/سبتمبر).

ومن دواعي شرف كوبا أنها وقّعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية يوم فُتح باب التوقيع عليها وأنها كانت خامس دولة تصدّق عليها.

وتسهم المعاهدة بشكل فعال في نزع السلاح العام الكامل وفي صون السلام والأمن الدوليين بوضع قاعدة جديدة من قواعد القانون الدولي التي تحظر الأسلحة النووية حظراً قاطعاً في جميع الظروف وتوفر إطاراً قوياً وملزماً قانوناً لتدميرها وإزالتها تماماً. فالأسلحة النووية ليست غير إنسانية وغير أخلاقية ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً فحسب، بل إنها غير قانونية أيضاً.

ومن نفس منطلق معارضتنا الشديدة للتجارب النووية بجميع أنواعها، أودعنا صكنا للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2021.

ونرحب بالمناسبات التي تتنظم على جميع المستويات وبجهود المجتمع الدولي الرامية للتشجيع على إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وترى كوبا أن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل الأولوية العليا في مجال نزع السلاح. وتمثل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، السبيل الوحيد لضمان ألا تعاني البشرية مرة أخرى من آثارها الرهيبة، وبالتالي فهو مطمح مشروع للمجتمع الدولي.

وفي إطار سعيها الجماعي لإزالة الأسلحة النووية، يكتسي التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة 32/68 و 58/69 و 34/70 و 71/71 و 251/72 و 40/73 و 54/74 و 45/75 و 36/76 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2013 أهمية بالغة أيضا.

وتشجع كوبا نزع السلاح العام الكامل وترفض وجود الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، باعتبار ذلك مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية التي ينص عليها دستورها، وستواصل الترويج لنزع السلاح النووي وللإزالة الكاملة للأسلحة النووية أثناء الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح. وستواصل كوبا أيضا دعم الأنشطة التي تُنظَّم بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي يحتفل به في 26 أيلول/سبتمبر من كل عام، والمشاركة في تلك الأنشطة.

وفي 26 أيلول/سبتمبر 2021، عقد بنجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له، وحضرته مجموعة واسعة من المشاركين. ويبرهن ذلك على الاهتمام بتحقيق نزع السلاح النووي، في سياق دولي يواجه تهديدات ناجمة عن تطوير منظومات أسلحة نووية جديدة، وتحديث القوات والترسانات القائمة، وتزايد دور هذه الأسلحة في العقائد الدفاعية والأمنية العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية، وتجاهل الالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ونحن ندعو منظومة الأمم المتحدة والحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ تدابير إضافية كل عام للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ولحشد العمل الدولي من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وتشجع حكومة كوبا أنشطة التثقيف والتعريف والتوعية المضطلع بها في هذا المجال، ومنتديات المناقشة والمؤتمرات الخاصة التي يشارك فيها الطلاب والعاملون في الأوساط الأكاديمية. وتدعم كوبا إعداد وتطوير عمليات محاكاة الأمم المتحدة في الجامعات الكوبية بما في ذلك تنظيم دورات بشأن نزع السلاح النووي.

وتساهم منظمات المجتمع المدني في كوبا أيضا في الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له عن طريق تنظيم معارض مرئية وحلقات نقاش بشأن خطر الأسلحة النووية على البشرية، وكذلك من خلال أنشطة أخرى، مثل دراسة وتعميم أفكار القائد العام للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روس، ذلك المقاتل الذي لم يعرف الكلل في سعيه إلى نزع السلاح النووي.

ويُشجّع الشباب على المشاركة في جميع المناسبات. ومن أبرز الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد تلك التي تنفذها الرابطة الكوبية للأمم المتحدة ولجنة الأطباء الكوبيين لمكافحة الأسلحة النووية والاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين.

ولا بد من معالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي عن طريق تعددية الأطراف وبحلول متفق عليها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2022]

صوتت الهند لصالح قرار الجمعية العامة 36/76 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013 المقدم من بلدان حركة عدم الانحياز. ويدعو هذا القرار إلى التعجيل ببدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بغية التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل بوجه خاص التفاوض بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

واضطلعت الهند بدور فعال في الجهود العالمية الرامية إلى النهوض بالتطلع المشترك إلى نزع السلاح النووي. ولا تزال الهند ملتزمة بنزع السلاح النووي بطريقة عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها. وفي ورقة العمل التي قدمتها الهند إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007 (انظر CD/1816)، يتوخى إجراء عملية تدريجية، يكفلها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه عالمياً وغير تمييزي لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

والهند، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، لديها سياسة للحفاظ على حد أدنى موثوق به من الردع يستند إلى موقف عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونحث المجتمع الدولي على تكثيف الحوار لبناء توافق في الآراء من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي استناداً إلى العناصر التالية (الواردة أيضاً في ورقة العمل CD/1816):

- إعادة تأكيد الالتزام الثابت من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية
- التقليل من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية
- اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير لخفض الخطر النووي بما في ذلك مخاطر نشوب حرب نووية عرَضاً، وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية لمنع الاستعمال غير المقصود والعرضي للأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن "عدم المبادأة" باستعمال الأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
- التفاوض على اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها
- التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية، وبشأن تدميرها، مما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بصورة غير تمييزية وقابلة للتحقق منها في غضون إطار زمني محدد.

وتكرر الهند دعوتها إلى اتخاذ هذه الخطوات على النحو المبين في ورقة العمل، بما في ذلك التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، كما دعت إلى ذلك أيضا حركة بلدان عدم الانحياز.

ويمثل القراران اللذان تقدمهما الهند كل سنة في الجمعية العامة بشأن "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" و "تخفيض الخطر النووي" التزامنا القوي بالهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. وتعلق الهند أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، الذي يستمد ولايته من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، وكما أعيد تأكيد ذلك في قرار الجمعية العامة 62/76. واتفق المؤتمر على العمل في شكل هيئات فرعية هذا العام. وما فتئت الهند تشارك مشاركة بناءة في أعمال الهيئات الفرعية وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تقارب نحو المفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانونا في مؤتمر نزع السلاح.

ودون المساس بالأولوية التي توليها الهند لنزع السلاح، تؤيد الهند الشروع فورا في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وفقا للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال تمثل أنسب أساس لبدء المفاوضات.

ويشكل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بندا هاما في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وقد أيدت الهند بدء المؤتمر التفاوض على صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتشارك الهند بنشاط في أعمال الآلية الثلاثية لنزع السلاح، وهي مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح، لتسليط الضوء على التحديات المعاصرة الماثلة أمام السلام والأمن العالميين ولتعزيز الحوار المتعدد الأطراف من أجل تحقيق نتائج ملموسة. ويسر الهند أن هيئة نزع السلاح عقدت دورتها الموضوعية هذا العام بعد فجوة دامت ثلاث سنوات تقريبا.

وتدرك الهند الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتشجيع الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا من خلال نقل التكنولوجيا وتقاسم المعلومات وتبادل المعدات والمواد. وإن قرار الهند السنوي في الجمعية العامة بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، الذي اتخذ بتوافق الآراء، يهيب بالدول الأعضاء أن تظل يقظة في فهم التطورات الجديدة والناشئة في ميدان العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر على الأمن الدولي. ويشدد أيضا على أهمية عمل الدول الأعضاء مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم خبراء من الأوساط الصناعية والأوساط البحثية والمجتمع المدني من أجل التصدي لهذا التحدي. ويدعو القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة بذل الجهود لتطبيق التطورات المستجدة في ميدان العلم والتكنولوجيا لأغراض تتصل بنزع السلاح.

ويساورنا قلق عميق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وإن إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل تستلزم أن تعمل الدول الأعضاء معا للتصدي لهذا الخطر الجسيم. وما فتئت الهند، من خلال قرارها السنوي الذي اتخذ بتوافق الآراء في الجمعية العامة، والمعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، توجه انتباهه العالم إلى هذه التهديدات وإلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي للتصدي لها.

وشاركت الهند في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في أيلول/سبتمبر 2021.

وتعتقد الهند أن الثقة والاطمئنان المقترنين بالإرادة السياسية والحوار المكثف بين الدول سيساعدان على تحقيق توافق في الآراء نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتقف الهند على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف النبيل.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

هذه الوثيقة مقدمة من المكسيك عملاً بقرار الجمعية العامة 36/76 المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا سيما بشأن وضع تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بما في ذلك عناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية.

وتعتقد المكسيك أن إيجاد عالم أكثر أمناً وسلاماً يجب أن يستند إلى القانون والتعاون الدوليين، وليس إلى الأسلحة النووية. والطريقة الوحيدة المضمونة للحد من المخاطر الجوهرية لهذه الأسلحة هي من خلال حظرها والقضاء التام عليها.

وتحيط المكسيك علماً بأفكار الأمين العام المتعلقة بوضع تصور جديد لعمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، الواردة في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" وفي خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". ومن المهم تعزيز عملية التفكير في نزع السلاح، ليس كغاية في حد ذاتها، بل كوسيلة لتحقيق السلام والحفاظ عليه.

وترفض المكسيك، تمسحاً مع تقاليد السلميعة الراسخة، الرأي القائل بأن الأسلحة النووية ترسي ركائز الأمن الدولي أو تشكل الدعامة الأساسية للتوازن الاستراتيجي. بل على العكس من ذلك، فإن زيادة الإنفاق العسكري والتباهي بحيازة الترسانات النووية، فضلاً عما يسمى بمبدأ الردع النووي، يمثلان تهديداً باستعمال القوة، وهو ما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، ويحفران على الانتشار.

وبعكس أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام 1946 (القرار 1 (د-1)) رغبة الدول الأعضاء في "إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية". ولكن بعد مرور 76 عاماً على اتخاذ ذلك القرار، الذي تضمن اعترافاً بأن نزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية لضمان السلام والأمن الدوليين، نظراً إلى أن تلك الأسلحة تهدد وجود البشرية في حد ذاته، يمثل الوفاء بذلك الالتزام أحد المهام الرئيسية المتبقية التي يتعين على المنظمة القيام بها لتحقيق أهدافها ومقاصدها.

وتعتقد المكسيك أنه ينبغي وضع خطة جديدة للسلام تهدف إلى تحقيق الحظر التام للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها، وإلى مراقبة الأسلحة التقليدية بمزيد من الفعالية، ولا سيما الأسلحة ذات الأثر العشوائي، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإلى تنظيم أوجه التقدم التكنولوجي الجديدة في مجال الأسلحة التي لا تتفق مع القانون الدولي الإنساني، مثل منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ويلزم اتخاذ تدابير مبتكرة وحاسمة من أجل المضي قدما نحو نزع السلاح النووي. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تركز هذه التدابير على الإنسان، وأن تضع في الاعتبار الترابط القائم بين نزع السلاح وركائز الأمم المتحدة.

وتعتقد المكسيك أنه يجب التشديد على الأهمية المحورية لتعدد الأطراف في نزع السلاح النووي، ويجب الاعتراف بأن نزع السلاح النووي يصب في مصلحة كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي وبأن كل عضو مسؤول عنه، وذلك دون الانتقاص من أهمية المبادرات الفردية والثنائية والإقليمية. ومن الضروري أيضا الاعتراف بأن نزع السلاح قضية مشتركة تقوم على التزامات ملموسة ومحددة تم التعهد بها في ظروف أمنية حساسة ومعقدة، وينبغي البرهنة فيها على الاستعداد للوفاء بالالتزامات المقطوعة.

وترى المكسيك أيضا أن من المهم الشروع في عملية جادة ومبتكرة للتفكير فيما يسمى بآلية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكسرة لنزع السلاح في عام 1978، بالنظر إلى أن المنتدبين الحكوميين المنبثقين من الدورة الاستثنائية (هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح) لم يفيا بولائتيهما منذ عقود. وبالإضافة إلى ذلك، لم يؤد تنشيط أعمال الجمعية العامة إلى تحسينات جوهرية في أساليب عمل اللجنة الأولى للجمعية العامة.

ومن المهم مواصلة الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بعقد اجتماع عام رفيع المستوى في إطار الجمعية العامة، الأمر الذي يحافظ على إدراج مسألة نزع السلاح النووي على جدول الأعمال السياسي للمشاركين في الأسبوع الرفيع المستوى. ويتيح الاجتماع أيضا للجمعية العامة فرصة لتناول مسألة الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار اجتماع عام، بالإضافة إلى مداولات اللجنة الأولى.

وشارك وزير خارجية المكسيك، مارسيلو إيرارد كاسابون، في الاجتماع الرفيع المستوى لعام 2021 للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وشدد على أن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية يمثل معلما بارزا، لأنها المرة الأولى التي تجتمع فيها الجمعية العامة لمناقشة الإزالة التامة للأسلحة النووية بعد حظر تلك الأسلحة صراحة في معاهدة دولية ملزمة. وشدد أيضا على أنه من غير المبرر وغير المقبول استمرار تخصيص موارد مالية هائلة لصيانة وزيادة وتحديث الترسانات النووية ونظم إطلاقها.

وتأمل المكسيك أن يمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من تجاوز إصدار البيانات وصولا إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية بغية التوصل إلى اتفاقات جوهرية. وينبغي أن تهدف هذه الاتفاقات إلى الوفاء بالتزامات وتعهدات الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة (نزع السلاح النووي)، وأن تكون متعلقة بالتجارب النووية، والتطوير النوعي للأسلحة النووية، والضمانات الأمنية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وينبغي أن تهدف هذه الاتفاقات أيضا إلى إعادة الإعراب عن القلق إزاء العواقب الإنسانية الخطيرة والكارثية لحدوث تجعير نووي، عرضي أو متعمد، كأساس لتدابير نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وبالإضافة إلى ذلك، تكرر المكسيك تأكيد صلاحية اتفاقات المؤتمرات الاستعراضية للأعوام 2000 و 2005 و 2010.

وترحب المكسيك بالأعمال التحضيرية للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويعزز هذا الصك الدولي نظام نزع السلاح وعدم الانتشار ويكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية، لأنه تدبير يفى بالمادة السادسة منها. وتسهم معاهدة حظر الأسلحة النووية في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه من خلال كفالة عدم الرجوع عن نزع السلاح النووي بمجرد تحقيق هدف "عالم بلا أسلحة نووية". وتسلم معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضا بالتداعيات الخطيرة للأسلحة النووية على بقاء الإنسان وعلى البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاقتصاد العالمي، وعلى الأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة، فضلا عن الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين على النساء والفتيات.

وترحب المكسيك أيضا بتوقيع 89 دولة حتى الآن على معاهدة حظر الأسلحة النووية، منها 61 دولة طرفا. وتأمل المكسيك أن تواصل الدول الأطراف في المعاهدة والدول الموقعة عليها الوفاء بالتزاماتها والتعاون من أجل المضي قدما في تنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها، وكذلك في تعزيز القاعدة التي تحظر الأسلحة النووية، مع أخذ العواقب الإنسانية الكارثية لهذه الأسلحة في الاعتبار.

وتدرك المكسيك تنوع الآراء والنهج المتعلقة بكيفية تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية. ويمثل السعي لوضع اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية واحدا من النهج المتبعة، وهو أحد الخيارات المتاحة لتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل هذه والحفاظ عليه.

وبصفة عامة، من شأن الاتفاقية الشاملة أن تكمل الإطار المعياري القائم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وينبغي أن تتضمن، على الأقل، العناصر التالية:

- 1 - أحكام بشأن حظر الأسلحة النووية لضمان تحقيق اللارجعة في نزع السلاح النووي
 - 2 - أحكام بشأن حظر وجود وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى
 - 3 - إنشاء آلية لإزالة الأسلحة النووية الموجودة مع وضع أطر زمنية محددة لذلك
 - 4 - تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، أو تحويل تلك المرافق لأغراض أخرى
 - 5 - إنشاء آلية تحقق دولية من أجل ضمان الامتثال للالتزامات التي تُقطع بموجب الاتفاقية
 - 6 - وضع ترتيبات مؤسسية تدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الشاملة وتؤيد مبادئها
- واعترافا بجدوى وأهمية التقيد بمبادئ الشفافية والتحقق والارجعة في مجال نزع السلاح النووي، ستواصل المكسيك المشاركة بنشاط وبحماس في المحافل التي تتناول خطة نزع السلاح النووي، بهدف الترويج للمبادرات التي تسهم في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

تشجع إسبانيا على تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين وتراعي الجانب الإنساني للنزاعات. وهي تؤيد الخطوات المتخذة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن تكون هذه الخطوات تدريجية وواقعية وتتماشى مع الاستقرار الاستراتيجي لجميع الدول.

وتؤمن إسبانيا بالآليات المتعددة الأطراف كوسيلة لصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أكدت إسبانيا من جديد استعدادها للتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية بوصفه الهدف النهائي لعملية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإسبانيا طرف في المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية. وهي تؤيد الدور المركزي للمعاهدة في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وإسبانيا، إلى جانب 15 دولة أخرى، عضو ملتزم في مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي. والهدف من هذه المبادرة هو توفير وسيلة لإيجاد أرضية مشتركة بشأن مختلف المسائل الحساسة المتصلة بنزع السلاح بغية المساعدة على تنشيط تلك القضية النبيلة، ولا سيما عن طريق تعزيز التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وترد المقترحات الرئيسية المقدمة في إطار هذه المبادرة في الوثيقة المعنونة "مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي" (NPT/CONF.2020/WP.6). وتعيد الوثيقة تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل في المؤتمرات الاستعراضية السابقة والتي هي في متناول المجتمع الدولي، وذلك بهدف إحراز تقدم واقعي نحو نزع السلاح. وتشمل تلك الالتزامات الحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، ووضع ترتيبات تحديد أسلحة الجيل القادم، ودعم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتخذ المادة السادسة منها، التي تتعهد بموجبها "بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة".

وفي هذا الصدد، من الضروري أن تدخل الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول التي لديها أكبر ترسانات، في حوار بهدف تخفيض ترساناتها والتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وفي شباط/فبراير 2021، اتفق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) لمدة خمس سنوات، وهي آخر صك متبقي لتحديد الأسلحة النووية ساري المفعول بينهما. كما عقد البلدان عدة جولات من محادثات الاستقرار الاستراتيجي خلال ذلك العام، تشمل أهدافها التفاوض على إطار جديد لتحديد الأسلحة ليحل محل معاهدة ستارت الجديدة. وبسبب العدوان العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، غلقت محادثات الاستقرار الاستراتيجي.

وعلى الرغم من أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أعادت التأكيد في 3 كانون الثاني/يناير 2022 على مبدأ ريغان - غورباتشوف، الذي ينص

على أنه "لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا"، فقد بدا في الأشهر الأخيرة أن خطاب الاتحاد الروسي يشير إلى خفض عتبة استعمال هذا النوع من الأسلحة. وفي ظل هذه الظروف، من الملح التحرك نحو اعتماد تدابير فعالة للحد من المخاطر النووية. وتتضمن ورقة العمل المعنونة "مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية" (NPT/CONF.2020/WP.9)، التي قدمتها مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي العاشر، سلسلة من التدابير ذات الصلة، بما في ذلك إنشاء عملية لأعمال المتابعة في ذلك المجال في إطار معاهدة عدم الانتشار.

وتعلق إسبانيا أهمية بالغة على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 31 تموز/يوليه 1998. ولذلك، فإنها تدعو الدول المدرجة في المرفق الثاني للمعاهدة التي لم توقع وتصدق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك. وفي غضون ذلك، تحبذ إسبانيا استمرار الوقف الاختياري للتجارب النووية. وفي هذا القرن، لم يتم انتهاك الوقف الاختياري القائم إلا من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعمل إسبانيا مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتؤيد جهودها الرامية إلى تشجيع دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وتؤيد إسبانيا أيضا بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتؤيد إسبانيا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، على أساس ترتيبات تتفق عليها دول المنطقة المعنية بحرية. ويشمل ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها في عام 1995، بمشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين والمشاركة البناءة من جانب الدول الكبرى.

وتسلم إسبانيا بأن أداة التحقق من معاهدة عدم الانتشار، التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ذات أهمية حاسمة لتعزيز وصوصن الثقة والشفافية فيما بين الدول. وفي هذا الصدد، تواصل إسبانيا تقديم الدعم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معها في المجالين السياسي والتقني، وبشكل أعم بشأن وضع برامج تهدف إلى ضمان الأمن المادي للمواد والمرافق المشعة.

وتؤيد إسبانيا أيضا الجهود الدبلوماسية الجارية فيما يتصل بخطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بإيران، التي أيدتها مجلس الأمن في قراره 2231 (2015).